دور الأحزاب السياسية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق (٢٠٠٣–٢٠١٤) دراسة في الأدوار والتحديات

The Role of Political Parties in Consolidating the Democratic Experience in Iraq (2003–2014): A Study of Roles and Challenges

م.م. اشتي فتحي عبدالله
كلية العلوم السياسة – جامعة دهوك
ashti.fathi@uod.ac

م.م. بروا اسماعيل إبراهيم
المعهد الاداري – جامعة اربيل التقنية
Brwa.ibrahim@epu.edu.qi

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٦/١٠ **تاريخ قبول النشر:** ٢٠٢٦/٨/١٧

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل دور الأحزاب السياسية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠١٤)، من خلال بيان إسهاماتها في إدارة العملية السياسية وبناء مؤسسات النظام الديمقراطي، إلى جانب تحليل أبرز التحديات التي واجهت أداءها. اعتمد البحث على المنهج التاريخي لتتبع تطور الأحزاب السياسية، والمنهج التحليلي لدراسة وظائفها وأدوارها، فضلاً عن المنهج المقارن لتحليل أدائها في ضوء الأدبيات والنماذج الديمقراطية، مستندًا إلى النصوص الدستورية والتشريعية والدراسات الأكاديمية المتخصصة. أظهرت نتائج البحث أن الأحزاب السياسية أسهمت في تعزيز التعددية الحزبية، وتوسيع المشاركة السياسية، وتنظيم المنافسة الانتخابية، والمشاركة في تشكيل السلطات الدستورية، بما دعم عملية التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣. وفي المقابل، كشفت الدراسة عن تحديات رئيسة تمثلت في المحاصصة السياسية، وضعف الديمقراطية الداخلية، وشخصنة القيادة الحزبية، وتداخل المصالح الحزبية مع مؤسسات الدولة، فضلاً عن تأثير الانقسامات المجتمعية والتدخلات الإقليمية والدولية، الأمر الذي أضعف كفاءة المؤسسات العامة وحدّ من ترسيخ الممارسات الديمقراطية. ويخلص البحث إلى أن نجاح التجربة الديمقراطية في العراق يتطلب أحزابًا سياسية مؤسسية تتبنى برامج وطنية، وتمارس الديمقراطية الداخلية، وتلتزم بسيادة القانون والشفافية والمساءلة. وتتمثل القيمة العلمية للدراسة في تقديم تحليل متكامل لدور الأحزاب السياسية والتحديات التي واجهتها خلال المرحلة التأسيسية للنظام السياسي العراقي.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، التجربة الديمقراطية، العراق، التعددية الحزبية، التحول الديمقراطي، النظام السياسي العراقي.

Abstract:

This research aims to analyze the role of political parties in consolidating the democratic experience in Iraq during the period (2003–2014) by highlighting their contributions to managing the political process and building the institutions of the democratic system, alongside an analysis of the most prominent

challenges that faced their performance. The research relies on the historical method to trace the evolution of political parties, the analytical method to study their functions and roles, and the comparative method to analyze their performance in light of democratic literature and models, based on constitutional and legislative texts as well as specialized academic studies. The results showed that political parties contributed to enhancing party pluralism, expanding political participation, organizing electoral competition, and participating in the formation of constitutional authorities, which supported the democratic transition process after 2003. Conversely, the study revealed major challenges represented by political quotas (Muhasasa), weak internal democracy, the personalization of party leadership, and the overlap of party interests with state institutions, as well as the impact of societal divisions and regional and international interventions. These factors weakened the efficiency of public institutions and limited the consolidation of democratic practices. The research concludes that the success of the democratic experience in Iraq requires institutional political parties that adopt national programs, practice internal democracy, and commit to the rule of law, transparency, and accountability. The scientific value of the study lies in providing an integrated analysis of the role of political parties and the challenges they faced during the foundational stage of the Iraqi political system.

Keywords: Political Parties, Democratic Experience, Iraq, Party Pluralism, Democratic Transition, Iraqi Political System.

المقدمة:

"شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ بروز واحد من أكثر الأنظمة الحزبية تشتتاً في الشرق الأوسط المعاصر. فقد أدى سقوط حكم حزب البعث إلى إزالة القيود التاريخية المفروضة على التنظيم السياسي، مما أتاح المجال لظهور مئات الأحزاب والحركات والائتلافات والتحالفات الانتخابية. وقد عبّرت هذه التنظيمات عن توجهات أيديولوجية متنوعة، شملت: الإسلامية، والعلمانية، والقومية، والكردية، والليبرالية، والعشائرية، والشيوعية، فضلاً عن المكونات الإثنية والدينية. واتسعت التعددية السياسية بشكل ملحوظ خلال مدة زمنية قصيرة، مما خلق بيئة تنافسية غير مسبوقة. ورغم أن هذا التعدد مَثَّل أحد أبرز منجزات التحول الديمقراطي في العراق، إلا أنه أوجد في الوقت ذاته تحديات مؤسساتية جسيمة ارتبطت بتجزؤ الأحزاب، وعدم استقرار التحالفات، وسياسات الهوية، وضعف التنافس البرامجي".

تعتبر المدة ما بين (٢٠٠٣–٢٠١٤) مرحلة جوهرية لتحليل العلاقة بين الأحزاب السياسية وترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق. فخلال هذه السنوات الإحدى عشرة، شهد العراق كافة المراحل التأسيسية لبناء المؤسسات الديمقراطية؛ بدءاً من تشكيل مجلس الحكم عام ٢٠٠٣، ثم الحكومة الانتقالية، وصياغة

قانون إدارة الدولة، وصولاً إلى الاستفتاء على الدستور عام ٢٠٠٥، والانتخابات البرلمانية المتعاقبة في أعوام ٢٠٠٥ و٢٠١٠ و٢٠١٤. وفي الوقت ذاته، واجه العراق أزمات أمنية حادة، وعنفاً طائفياً (٢٠٠٦-٢٠٠٨)، وفساداً مستمراً، وشللاً حكومياً، وصولاً إلى ظهور تنظيم داعش عام ٢٠١٤. إن هذه التطورات المتوازية جعلت من مدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) قيمة استثنائية لدراسة كيفية إسهام الأحزاب السياسية في التطور الديمقراطي، وفي الوقت ذاته، كيف أصبحت عائقاً أمامه.

يعد العراق نموذجاً معقداً لأن أحزابه السياسية برزت في ظروف تاريخية استثنائية؛ إذ نشأ العديد من الأحزاب المؤثرة خلال سنوات المنفى، أو المعارضة المسلحة، أو المقاومة القومية ضد نظام البعث. لذا، صِيغت ثقافتها التنظيمية بفعل النضال الثوري أكثر من التنافس الديمقراطي. وبعد عام ٢٠٠٣، طُلِب من هذه الأحزاب التحول فجأة إلى مؤسسات حاكمة قادرة على العمل ضمن نظام ديمقراطي برلماني.

وفي الوقت نفسه، خضع النظام الحزبي العراقي لتأثير ترتيبات تقاسم السلطة الإثنو-طائفية المرتبطة بنظام (المحاصصة). وعلى الرغم من أن الهدف الأصلي كان تسهيل المشاركة السياسية للمكونات المختلفة، إلا أن التوزيع غير الرسمي لمناصب الدولة وفقاً للهويات الطائفية والقومية أدى تدريجياً إلى إعادة تشكيل أنماط التنافس الحزبي. وبدلاً من التنافس بناءً على البرامج السياسية، اعتمدت الكثير من الأحزاب على الهويات الفرعية وشبكات الزبائنية (المحسوبية) ومساومات النخبة، وهو ما يرى الكثير من الباحثين أنه أضعف المساءلة الحكومية والثقة العامة في الحوكمة الديمقراطية.

ورغم هذه التحديات الجسيمة، أظهرت التجربة الديمقراطية في العراق نوعاً من المرونة المؤسساتية؛ حيث استمر إجراء الانتخابات البرلمانية وفق المواعيد الدستورية، وتغيرت الحكومات عبر العمليات الانتخابية والبرلمانية بدلاً من الانقلابات العسكرية، كما مثل التداول السلمي للسلطة التنفيذية في عام ٢٠١٤ سابقة دستورية مهمة. هذه الإنجازات ميزت العراق عن عدة دول مجاورة فشلت فيها التحولات الديمقراطية تماماً أو عادت إلى الحكم السلطوي.

وبناءً على ذلك، أُجريت هذه الدراسة تحت عنوان" :دور الأحزاب السياسية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٤): دراسة في الأدوار والتحديات." وبدلاً من التعامل مع الأحزاب كمنظمات انتخابية فحسب، تبحث الدراسة فيها كمؤسسات ديمقراطية جوهرية تؤثر سلوكياتها بشكل كبير على بناء الدولة، والحوكمة الدستورية، والشرعية الديمقراطية، والاستقرار المؤسساتي.

أهمية البحث: ان موضوع البحث له اهمية كبيرة لكونه يسعى من خلال تفرعات المواضيع التي سيتطرق لها ان يوضح مدى تأثير الاحزاب السياسية على المسار السياسي في الدولة العراقية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، لاسيما وان الاحزاب السياسية اخذت تؤدي دورا مهما في صناعة الراي العام وقيادته، لذا فان موضوع العمل الحزبي من الاهمية والخطورة مما يستدعي التركيز على نمطيته وأفكاره وبرامجه وسياساته ووظائفه. مراعاة ذلك لضمان نشوء ثقافة وممارسة حزبية بناءة في الحياة السياسية الجديدة التي ولدت بعد عام ٢٠٠٣. كما تبرز أهمية البحث من خلال رصده للفجوة بين

كثافة التعدد الحزبي الشكلي وضعف الأداء المؤسسي لهذه الأحزاب، الأمر الذي يمس جوهر عملية التحول الديمقراطي الهش في العراق.

سؤال البحث: تبحث هذه الدراسة في مساهمة الأحزاب السياسية في ترسيخ الديمقراطية في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣، وقد صِيغت أسئلة البحث بطريقة تختبر كلاً من الوظائف الديمقراطية التي أدتها الأحزاب السياسية، والعقبات المؤسساتية التي صاغت أداءها ضمن النظام السياسي العراقي المتطور.

سؤال البحث الرئيسي:

١. كيف ساهمت الأحزاب السياسية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٤)؟

٢. كيف أثر التطور التاريخي للأحزاب السياسية في العراق على بنية وسلوك النظام الحزبي بعد عام ٢٠٠٣؟

٣. ما الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية العراقية في تسهيل التحول الديمقراطي للبلاد بعد سقوط نظام البعث في عام ٢٠٠٣؟

٤. إلى أي مدى ساهمت الأحزاب السياسية العراقية في ترسيخ الديمقراطية من خلال الحوكمة الدستورية، والمنافسة الانتخابية، والمشاركة السياسية، والتمثيل البرلماني، وبناء التحالفات، والتداول السلمي للسلطة السياسية؟

اشكالية البحث: يتضح بان هنالك إشكالية تواجه البنية السياسية العراقية، تتمثل في حالة الانفجار التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ من ناحية كثرة تشكيل الاحزاب والتكتلات السياسية، وما ترتب على ذلك من أمور سلبية تمثلت في عدم احترام أو الالتزام بالمواد الدستورية، وعرقلة اقرار الكثير من القوانين نتيجة التوافقات والصفقات السياسية. وهذه الأمور يمكن وصفها نتائج لسبب رئيس يتمثل بعدم اقرار قانون للأحزاب السياسية يحدد إطار عملها ويلزمها السير وفق منهج محدد قانونياً. وهذه الاشكاليات المتولدة عن التجربة الفتية للأحزاب السياسية في العراق تثير الكثير من التساؤلات منها الاتي:

١. ما هي أبرز الاحزاب الفاعلة في الساحة السياسية العراقية؟

٢. وما هو نطاق قدرتها على اداء دور مؤثر في التجربة الديمقراطية؟

٣. وكيف ساهمت التجربة الحزبية في العراق بإدارة الدولة بعد عام ٢٠٠٣؟

وتضيف هذه الدراسة إشكالية أكثر تحديداً: لماذا أخفق تعدد الأحزاب في العراق بعد ٢٠٠٣، رغم كمّها الكبير، في تحقيق الوظائف الأساسية للأحزاب الديمقراطية (كالتنشئة السياسية، وتجميع المصالح، وتشكيل حكومة فاعلة خاضعة للمساءلة)؟ وما أثر غياب المؤسسية الحزبية، وهيمنة الزعامات، وطغيان منطق المحاصصة التوافقية، على ترسيخ التجربة الديمقراطية؟

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية قابلة للاختبار مفادها": تتناسب قدرة الأحزاب السياسية العراقية على ترسيخ التجربة الديمقراطية تناسباً طردياً مع درجة مؤسسيتها الداخلية ومدى اعتمادها على البرامج السياسية عوضاً عن الولاءات الطائفية والشخصية؛ في حين أن الأحزاب التي تشكلت على أسس ما قبل سياسية (طائفية، عشائرية، مناطقية) والتي مارست المحاصصة كأسلوب للحكم قد كرّست بدلاً من ذلك حالة من الجمود الديمقراطي والصراع على الموارد".

منهجية البحث: سيعتمد البحث على ثلاثة مناهج أساسية للتثبت من صحة الفرضية، والمناهج هي: المنهج التأريخي، والمنهج المقارن، والمنهج التحليلي. والمنهج التأريخي تم اعتماده لمعرفة الجذور التأريخية للاحزاب السياسية العراقية واحوال النشأة. بينما يُستخدم المنهج المقارن لمقارنة درجة التشرذم الحزبي في انتخابات ٢٠٠٥ و٢٠١٠ باستخدام مؤشر "عدد الأحزاب الفعالة في البرلمان (Effective Number of Parties – ENP)"، إضافة إلى مقارنة بنى الأحزاب من حيث تداول القيادة. أما المنهج التحليلي فسيُوظف لتحليل مضمون البرامج الانتخابية لعينة من الأحزاب الرئيسة (الدعوة، الاتحاد الوطني الكردستاني، الحزب الإسلامي العراقي) لتقييم مدى تحوّلها من شعارات تعبوية إلى برامج حكم قابلة للتنفيذ، وقياس العلاقة بين توزيع المقاعد البرلمانية والحقائب الوزارية لتجسيد المحاصصة.

الدراسات السابقة:

١. تناول حافظ علوان حمادي في دراسته "ديمقراطية الأحزاب وأحزاب الديمقراطية: دراسة لحالة العراق بعد عام ٢٠٠٣" واقع الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية العراقية، وناقش مدى التزامها بالممارسات الديمقراطية الداخلية وانعكاس ذلك على نجاح التجربة الديمقراطية في العراق. واعتمدت الدراسة على تحليل العلاقة بين البناء التنظيمي للأحزاب وممارساتها الديمقراطية، وانتهت إلى أن ضعف الديمقراطية الداخلية أسهم في الحد من قدرة الأحزاب على أداء وظائفها السياسية بصورة فاعلة.

الفجوة البحثية: ركزت الدراسة على الديمقراطية الداخلية للأحزاب بوصفها متغيراً مستقلاً، ولم تقدم تحليلاً شاملاً لدور الأحزاب في ترسيخ التجربة الديمقراطية من خلال وظائفها السياسية، وإدارة الدولة، والتحديات السياسية والمؤسسية التي واجهتها خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠١٤).

٢. بحث سعدي إبراهيم حسين في دراسته "جدلية العلاقة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣" طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية، مع التركيز على تأثير المحاصصة السياسية وضعف الممارسات الديمقراطية داخل الأحزاب في مسار النظام السياسي العراقي. وأكدت الدراسة أن غياب الديمقراطية الداخلية وهيمنة القيادات التقليدية أضعفا ثقة المواطنين بالأحزاب وبالعملية الديمقراطية.

انصب اهتمام الدراسة على الجانب النظري للعلاقة بين الأحزاب والديمقراطية، ولم تتناول بصورة متكاملة الأدوار السياسية والمؤسسية التي مارستها الأحزاب في بناء مؤسسات الدولة أو تقييم إسهامها في ترسيخ التجربة الديمقراطية خلال المرحلة التأسيسية للنظام السياسي العراقي.

٣. تناولت دراسة "محددات فاعلية الأحزاب السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣" واقع الأحزاب السياسية العراقية والعوامل المؤثرة في فاعليتها، وأبرزها الانقسامات الطائفية والإثنية، وضعف البرامج الوطنية، والتدخلات الإقليمية والدولية، وتأثيرها في استقلالية القرار الحزبي وفاعلية الأداء السياسي. واعتمدت الدراسة على تحليل البيئة السياسية التي عملت فيها الأحزاب بعد عام ٢٠٠٣.

ركزت الدراسة على محددات فاعلية الأحزاب السياسية، بينما لم تبحث بصورة مباشرة دور الأحزاب في ترسيخ الديمقراطية من خلال وظائفها الدستورية، والمشاركة في إدارة الدولة، وأثرها في استقرار النظام الديمقراطي خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٤).

٤. تناول أحمد محمد عليان المفارجي في دراسته "المحاصصة الحزبية والاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في الواقع وسبل النهوض" تأثير نظام المحاصصة الحزبية في الاستقرار المجتمعي، مبيناً أن التطبيق العملي للمحاصصة أفرز نتائج مختلفة عن أهدافها المعلنة، وأسهم في إضعاف كفاءة المؤسسات العامة وتعميق الانقسامات السياسية والاجتماعية.

انحصرت الدراسة في تحليل المحاصصة الحزبية باعتبارها إحدى إشكاليات النظام السياسي، ولم تتناول بصورة شاملة مجمل الأدوار التي أدتها الأحزاب السياسية في ترسيخ التجربة الديمقراطية أو تحليل وظافها السياسية والتنظيمية خلال المدة محل الدراسة.

هيكلية البحث: سعيا لإثبات فرضية البحث والإجابة على التساؤلات التي طرحت في اشكالية البحث، يمكن تقسيم موضوع البحث على ثلاثة محاور يتفرع عن كل محور عدد من النقاط المهمة التي ترتبط بعنوان المحور، وذلك يكون وفق النحو الاتي:

المحور الاول: الإطار النظري والمفهومي للأحزاب السياسية: الماهية والوظائف (أُضيف ليكون أساساً تحليلياً)

المحور الثاني: الاحزاب السياسية في العراق الادوار والوظائف:

المحور الثالث: أداء الأحزاب السياسية في إدارة الدولة وتأثيرها على ترسيخ الديمقراطية (٢٠٠٣-٢٠١٤):

المحور الرابع: التحديات التي واجهت الأحزاب السياسية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق.

الاطار النظري: يوفر الإطار النظري القاعدة الفكرية التي يُصمَّم على أساسها البحث التجريبي، ويجري من خلالها تفسيره وتقييمه. يضع هذا الإطار الفرضيات المفاهيمية التي توجه عملية التحليل، ويحدد المتغيرات التفسيرية الرئيسة، كما يوفر العدسة التحليلية التي تُفسَّر عبرها الأدلة الواقعية. وفي مجال السياسة المقارنة، تكتسب الأطر النظرية أهمية خاصة؛ كون الظواهر السياسية نادراً ما تُفسَّر بعامل سببي واحد، بل إن عمليات التحول الديمقراطي، والمأسسة السياسية، وترسيخ الديمقراطية تبرز من خلال التفاعل بين الموروثات التاريخية، والمؤسسات السياسية، وسلوك النخب، والانقسامات الاجتماعية، والترتيبات الدستورية، وقدرة الدولة، والتأثيرات الدولية[١]. وبناءً على ذلك، فإن التحليل القائم على أسس نظرية يُمكِّن الباحث من الانتقال من السرد الوصفي إلى التفسير المنهجي للنتائج السياسية.[٢]

تتبنى هذه الدراسة فرضية مفادها أن الأحزاب السياسية تشكل إحدى الآليات المؤسساتية الرئيسة التي يتم من خلالها تعزيز ترسيخ الديمقراطية أو إضعافها. فالأحزاب السياسية تنظم التنافس السياسي، وتتولى التنشئة القيادية، وتجمع المصالح الاجتماعية، وتحفز المشاركة الانتخابية، وتسهل عملية تشكيل الحكومة، فضلاً عن توفير الرابط المؤسساتي بين المواطنين والدولة.[٣] ومع ذلك، فإن المساهمة

الديمقراطية للأحزاب تعتمد إلى حد كبير على مستوى مأسستها، وسلوكها التنظيمي، وتوجهها الأيديولوجي، وديمقراطيتها الداخلية، وطبيعة علاقتها بالمؤسسات السياسية الرسمية[4]. ومن ثم، فإن فهم التجربة الديمقراطية في العراق يتطلب إطاراً نظرياً قادراً على تفسير ليس فقط التحول الديمقراطي، بل أيضاً الظروف المؤسساتية التي تترسخ في ظلها الديمقراطية، أو على العكس، تظل هشة أو تتطور إلى نظام سياسي هجين [5].

لا توجد نظرية واحدة كفيلة بتفسير التطور الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بشكل وافٍ. فقد تطورت نظريات التحول الديمقراطي الكلاسيكية بشكل أساسي من تجارب جنوب أوروبا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا ما بعد الشيوعية، حيث برزت التحولات الديمقراطية هناك عموماً من خلال الليبرالية المتفاوض عليها، أو مساومات النخبة، أو الإصلاح السياسي الداخلي.[6] أما التحول في العراق، فيختلف جوهرياً؛ كونه جاء في أعقاب تغيير للنظام بجهد خارجي، وانهيار للدولة، وإعادة بناء دستورية، وتمرد طويل الأمد، وانقسام عرقي طائفي، وتدخل دولي واسع. وبناءً عليه، فإن الإطار التحليلي المعتمد في هذه الدراسة يجمع قصداً بين عدة تقاليد نظرية متكاملة بدلاً من الاعتماد على نموذج تفسيري واحد[7]. ويعكس هذا النهج التعددي التوافق المتزايد في أدبيات التحول الديمقراطي بأن الأنظمة الانتقالية المعقدة تتطلب أطراً تحليلية متعددة الأبعاد تدمج الجوانب المؤسساتية، والسلوكية، والهيكلية، والدولية[8].

في هذه الدراسة، وبدلاً من التعامل مع هذه الرؤى كتفسيرات متضاربة، جرى تصميمها كمستويات تحليلية متكاملة. حيث يشرح هانتينغتون السياق الدولي الواسع للتحول الديمقراطي؛ ويحلل أودونيل وشميتر التفاعل الاستراتيجي بين النخب السياسية أثناء تغيير النظام؛[9] ويحدد لينز وستيبان الشروط المؤسساتية اللازمة لترسيخ الديمقراطية؛ ويقيم لاري دايموند جودة المؤسسات الديمقراطية لما وراء الانتخابات؛ ويوضح بروزيفورسكي الديمقراطية كنظام مؤسساتي لإدارة عدم اليقين السياسي؛ ويقدم ميركل معايير لتقييم الديمقراطيات الناقصة أو المعيبة؛ بينما يشرح ليفيتسكي وواي لماذا تحتفظ العديد من أنظمة ما بعد الدكتاتورية بالمؤسسات الديمقراطية إلى جانب الممارسات السلطوية المستمرة[١٠]. وبشكل عام، توفر هذه النظريات تقييماً شاملاً لكل من المنجزات والإخفاقات في التطور الديمقراطي العراقي بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠١٤.[١١]

وعليه، فإن الإطار النظري المطور في هذه الدراسة لا يسعى فقط لتوضيح سبب بروز الديمقراطية في العراق بعد ٢٠٠٣، بل يحاول تفسير سبب بقاء ترسيخ الديمقراطية غير مكتمل رغم تأسيس الديمقراطية الدستورية وإجراء انتخابات تنافسية متكررة.[١٢] لذا يعمل هذا الإطار كجسر تحليلي بين التطور التاريخي للأحزاب السياسية العراقية والتحليل الأمبيري الذي سيتم في الأجزاء اللاحقة من البحث[١٣] . كما يوفر قاعدة مفاهيمية لتقييم ما إذا كانت الأحزاب السياسية العراقية قد عملت بشكل أساسي كمؤسسات داعمة لترسيخ الديمقراطية، أم أن الخصائص الهيكلية والتنظيمية قد حدت من مساهمتها في مأسسة الديمقراطية[14].

تعتمد هذه الدراسة إطاراً مؤسساتياً متكاملاً لتحليل دور الأحزاب السياسية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق (٢٠٠٣-٢٠١٤). إن قرار استخدام إطار متكامل يعكس تعقيد التحول الديمقراطي العراقي، حيث لا تستطيع أي نظرية بمفردها تفسير التفاعل بين الأحزاب، والمؤسسات الدستورية، وبناء الدولة، والسياسات الطائفية، والعنف السياسي. لذا يدمج هذا الإطار الرؤى المتكاملة للنظريات الرئيسة، مع الاعتراف بالخصوصية التاريخية والمؤسساتية للسياق العراقي.[١٥]

يبدأ الإطار بنظرية صموئيل هانتينغتون للتحول الديمقراطي، الذي يوضح السياق الدولي والظروف السياسية التي يتم فيها استبدال الأنظمة الدكتاتورية بمؤسسات ديمقراطية . وبالنسبة لهذه الدراسة، يمثل هانتينغتون نقطة الانطلاق التاريخية في تفسير تحول العراق بعد ٢٠٠٣، مع الإشارة إلى اختلاف الحالة العراقية عن تحولات "الموجة الثالثة" التي قامت على مفاوضات داخلية. [١٦]

أما المكون الثاني للإطار، فيستند إلى أودونيل وشميتر، اللذين يصوران الديمقراطية كعملية سياسية غير مستقرة ناتجة عن التفاعل الاستراتيجي بين النخب المتنافسة . وتبرز أهمية هذه الرؤية في الحالة العراقية من خلال المفاوضات المستمرة بين النخب السياسية أثناء كتابة الدستور، وتشكيل التحالفات، وتوزيع الحقائب الوزارية. لكن، وخلافاً للحالات الكلاسيكية، افتقر العراق للمفاوضات بين نظام قائم ومعارضة ديمقراطية بسبب انهيار نظام البعث بجهد خارجي؛ لذا تُستخدم هذه النظرية بشكل انتقائي لتحليل "مساومات النخبة" بين الفاعلين السياسيين بعد عام ٢٠٠٣ .[١٧]

ويتمثل المكون الثالث في رؤية لينز وستيبان، التي تشكل القاعدة المفاهيمية المركزية لهذا البحث حول "ترسيخ الديمقراطية." يرى الباحثان أن الديمقراطية تترسخ فقط عندما تُقبل المؤسسات الديمقراطية بوصفها "اللعبة الوحيدة المتاحة" من قبل النخب والمواطنين . وتوفر الساحات الخمس لترسيخ الديمقراطية (المجتمع المدني، المجتمع السياسي، سيادة القانون، بيروقراطية الدولة، والمجتمع الاقتصادي المُمأسس) معياراً شاملاً لتقييم الاستقرار الديمقراطي، وهو ما يُعتمد عليه في هذه الدراسة كمعيار أساس لتقييم مساهمة الأحزاب العراقية.[18]

وبناءً على ذلك، يوسع لاري دايموند الإطار التحليلي عبر التمييز بين "الديمقراطية الانتخابية" و"الديمقراطية الليبرالية." ويرى دايموند أن الانتخابات وحدها لا تضمن الترسيخ ما لم تصحبها ليبرالية دستورية، واستقلال قضائي، ومساءلة، وحريات مدنية . هذا التمييز جوهري للعراق، حيث توجد انتخابات برلمانية متكررة جنباً إلى جنب مع تحديات مستمرة في الحوكمة.[19]

ولتقييم جودة هذه المؤسسات، تدمج الدراسة نظرية فولفغانغ ميركل حول "الديمقراطيات الراسخة والمعيبة." يرى ميركل أن العديد من الديمقراطيات المعاصرة تمتلك مؤسسات رسمية لكنها تعاني من عيوب مؤسساتية كبيرة في مجالات الحقوق المدنية أو المساءلة الأفقية أو السيطرة المدنية على المؤسسات العسكرية. هذا النهج يناسب العراق تماماً، حيث تتجاور المؤسسات الديمقراطية مع نقاط ضعف هيكلية تعيق عملية الترسيخ . [٢٠]

وبناءً على ما تقدم، تتعامل هذه الدراسة مع الأحزاب السياسية كـ "متغير مؤسساتي مستقل" رئيس يؤثر في عملية ترسيخ الديمقراطية. ومن المتوقع أن تؤثر الأحزاب في هذا الترسيخ عبر وظائف ديمقراطية متعددة، منها: التمثيل السياسي، وجمع المصالح، والمشاركة السياسية، والتنشئة القيادية، وتشكيل التحالفات، والتنافس التشريعي، والمساءلة، وإدارة الصراعات.[٢١] وعلى العكس من ذلك، يُتوقع أن تؤدي الأحزاب الضعيفة مؤسساتياً، أو الطائفية، إلى إضعاف ترسيخ الديمقراطية من خلال تقويض المساءلة والتنافس البرامجي وتعزيز الممارسات السياسية غير الرسمية[22].

إن مراجعة هذا التطور النظري تخدم هدفين: الأول، إرساء الأسس المفاهيمية اللازمة لتحليل الأحزاب العراقية ضمن السياسة المقارنة. والثاني، تحديد الأطروحات النظرية الأكثر صلة بفهم كيفية مساهمة الأحزاب في تعزيز أو تقييد ترسيخ الديمقراطية في الأنظمة السياسية الانتقالية.

المحور الاول: الإطار النظري والمفهومي للأحزاب السياسية

سيتم التطرق في هذا المحور الى جوانب مهمة تخص الاحزاب السياسية العاملة في الساحة العراقية بعد عام ٢٠٠٣. ولكن قبل ذلك يعد من الضروري التطرق الى مفهوم الحزب السياسي اذ ان هنالك العديد من التعاريف ومنها ما يعرف الحزب السياسي بانه "جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي تقوم بتعيين مرشحيها وتخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية والهيمنة على خطط الحكومة". كما يعرف الحزب السياسي "منظمات غير حكومية تحشد ممثلي الشعب في الهيئات التشريعية وتعبئ الناخبين من اجل تقلد المناصب الحكومية، وتوجه المبادرات والبرامج الحكومية لصالح قادتها وناخبيها. [٢٣]

من خلال التعاريف اعلاه نستشف بأن الحزب السياسي هو شكل للتنظيم (اجتماعي– سياسي) يستند الى رؤية فكرية يعبر عن مصالح مجموعة من الناس، ويحدد الأساليب الملموسة لتحقيق تلك المصالح (سلمية/عنفيه/علنية/سرية)، وكذلك يمكننا القول بأنه عبارة عن تكتل بشري منظم يملك برامج وأفكار ومبادئ معينة يسعى لتعزيزها وتقويتها للحفاظ على السلطة أو لتحويلها من حالتها النظرية القائمة إلى الواقع التطبيقي عبر تسلم مقاليد السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها.

وهكذا، يمكن القول ان التجربة الديمقراطية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ تجسدت ملامحها من خلال تأسيس أو ظهور عدد من الأحزاب السياسية التي توزعت ما بين أحزاب ذات توجهات دينية، واخرى علمانية، واخرى قومية. التي من المفترض أن تمارس دورها في عملية تنظيم المجتمع وإعداده لممارسة الحياة الديمقراطية. وفقاً لذلك يعد من الضروري التطرق الى عدد من الامور ومنها معرفة الاسباب أو بواعث ظهور التعدية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتوضيح أسماء القوى والأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب، وأبرز ما تسمت به من سمات كل تلك الامور يمكن توضيحها على النحو الاتي:

نشأة التعددية الحزبية: يفسر منظور هنتنغتون ظهور هذا الانفتاح الحزبي بوصفه جزءاً من انتقال سياسي أعقب انهيار نظام سلطوي، إلا أن الحالة العراقية تختلف عن التحولات التفاوضية للموجة الثالثة لأنها بدأت بتغيير خارجي وانهيار مؤسسات الدولة. ولذلك، فإن الانتقال من حزب واحد إلى مئات الأحزاب يمثل مؤشراً على فتح المجال السياسي، لكنه لا يشكل بحد ذاته دليلاً على ترسيخ الديمقراطية؛ إذ يتطلب الترسيخ انتقالاً لاحقاً من التعدد الشكلي إلى مؤسسات حزبية مستقرة وقواعد تنافس مقبولة من جميع الفاعلين. [24]

أولاً: أسباب ظهور التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: تنوعت وتعددت الاسباب التي تقف وراء بروز التعددية الحزبية في العراق، لكن يمكن إرجاع أسباب ظهورها بعد عام ٢٠٠٣ إلى عدة عوامل:[٢٥]

١. إسقاط نظام الحزب الواحد المحتكر للعمل السياسي في العراق وفر مساحة سياسية واسعة للعمل مما مكن أحزاباً عدة وعلى مختلف توجهاتها من الظهور العلني.

٢. تبني النظام الديمقراطي اثر تأثيراً مهما في الاتجاه نحو التعددية الحزبية، فالديمقراطية عملية بناء إيجابي تحتاج إلى مواد وموارد وأساليب ومناهج عمل عدة، ومما لا شك فيه أن الانضمام إلى الأحزاب والتنافس بينهما هما من الخصائص البارزة للأنظمة الديمقراطية.

٣. إعتماد نظام التمثيل النسبي في الانتخابات أسهم في ظهور التعددية الحزبية اذ يخصص هذا النظام لكل حزب عدد من المقاعد بما يتناسب مع عدد الاصوات التي حصل عليها.

٤. طبيعة المجتمع العراقي الذي يمتاز بالتعدد والتنوع من حيث تركيبته الدينية والقومية والأثنية، ومن ثم فإن النظام الصالح والناجح هو الذي يراعي خصوصيات المجتمع العراقي وينسجم معها ويحاول أن يلتقي مع القواسم المشتركة للتكوينات الاجتماعية من دون أن يلغي شخصيتها وتميزها.

٥. طبيعة الاحزاب نفسها وما تعانيه من تشظي وانقسامات إذ تنطبق هذه الظاهرة على كل أشكال التنظيمات السياسية في العراق وبمختلف الاتجاهات، سواء كانت إسلامية أم علمانية، حديثة أم قديمة.

٦. وجود إرادات خارجية، ودول اقليمية ودولية، تدفعها مصالح متعددة تسعى الى توسيع دائرة نفوذها السياسي داخل العراق عن طريق دعم احزاب وتكتلات سياسة لتساهم في صنع القرار السياسي بما يخدم الجهات الداعمة.

٧. عدم فهم معنى وماهية الحزب السياسي هي التي تدعو إلى وجود أحزاب كثيرة، والسبب يعود إلى أن المعايير المعتمدة هي معايير غير سياسية، وقد تكون طائفية وأخرى عشائرية، بينما استخدام المعيار السياسي القائم على أساس البرامج السياسية هو المعيار الكفيل بتوزيع الأحزاب حسب الاتجاهات الفكرية والبرامج السياسية.

واستناداً لما تقدم يمكن القول بان من أبرز أسباب ظهور التعددية الحزبية المفرطة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هما العاملين التاليين: [٢٦]

أ- بنية المجتمع العراقي: تتسم طبيعة المجتمع في العراق بسمات تتفق مع سمات المجتمع (النابت) أو غير المستقر من الناحية المجتمعية، فهو متعدد قومياً ودينياً واثنيا، وقد أسهم هذا التنوع للمجتمع العراقي في ظهور التعددية الحزبية في العراق وعلى خلفية هذا التنوع نشأت أحزاب قومية ودينية ...، فقد سعت كل فئة أو مكون لضمان حقوقها من خلال النفوذ السياسي المتمثل في الوصول إلى مراكز السلطة. فضلا عن أحزاب المكونات الرئيسة نشأ عدد كبير من أحزاب الأقليات، وهكذا ساهم التنوع المجتمعي بظهور تنوع سياسي.

بنية المجتمعية وفق إطار لينز وستيبان، لا يكفي وجود مجتمع متنوع لعرقلة الديمقراطية، وإنما تتحدد النتيجة بقدرة المجتمع السياسي والأحزاب على تحويل الانقسامات القومية والدينية والإثنية إلى مصالح قابلة للتفاوض ضمن قواعد دستورية مشتركة.[٢٧] أما عندما تتحول الهوية الفرعية إلى الأساس الرئيس للتنظيم والتعبئة والوصول إلى السلطة، فإن الأحزاب تعيد إنتاج الانقسام داخل مؤسسات الدولة بدلاً من دمجه ديمقراطياً. كما أن الدعم الخارجي لبعض القوى يزيد من هشاشة المأسسة الحزبية ويجعل المنافسة أكثر ارتباطاً بشبكات النفوذ غير الرسمية.[٢٨]

ب- التشريعات والقوانين المنظمة للعملية السياسية: أسهمت التشريعات التي نظمت العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في تعزيز ظاهرة التعددية الحزبية كقانون إدارة الدولة العراقية وقانون الأحزاب والهيئات السياسية رقم ٩٧ لسنة ٢٠٠٤ وقانون الانتخابات رقم ٩٦ لسنة ٢٠٠٤ من خلال نظام التمثيل النسبي الذي أسهم مساهمة فعالة في وصول أعداد كبيرة من الأحزاب إلى مجلس النواب. كما أكد دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ المضمون نفسه حينما نص على حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، أو الانضمام إليها مكفولة وينظم ذلك بقانون. [٢٩]

تشريعات والتمثيل النسبي: تعكس حرية تأسيس الأحزاب واعتماد التمثيل النسبي بناءَ المجال الانتخابي وقيام ما يسميه دايموند «الديمقراطية الانتخابية». غير أن كثرة الأحزاب المسجلة والممثلة لا تعني تلقائياً قيام ديمقراطية ليبرالية راسخة، لأن ذلك يتطلب أيضاً سيادة القانون، والمساءلة، واستقلال المؤسسات، وقدرة الأحزاب على تمثيل المصالح ضمن برامج وطنية. ومن منظور لينز وستيبان، تطور «المجتمع السياسي» في العراق بسرعة أكبر من تطور ساحة سيادة القانون وبيروقراطية الدولة، وهو ما يفسر اتساع التعددية دون مأسسة متوازنة. [٣٠]

فقد بلغ عدد الأحزاب المسجلة لدى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في انتخابات ٢٠٠٥/١٢/١٥م، (٢٦٩) حزب سياسي تحت مسميات متعددة (حزب، حركة، تيار، تجمع)، أما عدد الأحزاب التي مثلت في مجلس النواب فقد بلغ (٢٦) حزب، وفي الانتخابات النيابية في ٢٠١٠/٣/٧ فقد وصل عدد الأحزاب والقوى السياسية إلى (٢٥٦) حزباً، وعدد من مثل منها في مجلس النواب (٣٦) كيانا سياسياً، وللتفصيل ينظر الجدولان رقم (١)، ورقم (٢).

ت	أسماء القوى والأحزاب السياسية	ت	أسماء القوى والأحزاب السياسية
١	حزب الدعوة الإسلامية	١٤	مؤتمر أهل العراق
٢	منظمة بدر	١٥	الكتلة الصدرية
٣	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي	١٦	حركة الوفاق الوطني
٤	حزب الدعوة تنظيم العراق	١٧	حزب الفضيلة الإسلامي
٥	الاتحاد الوطني الكردستاني	١٨	الجبهة العراقية للحوار الوطني
٦	الحزب الديمقراطي الكردستاني	١٩	الاتحاد الإسلامي الكردستاني
٧	الجماعة الاسمية في كردستان	٢٠	الكتلة العربية المستقلة
٨	الاتحاد الوطني الكلداني	٢١	الرساليون
٩	حزب الأخاء التركماني	٢٢	الأمة العراقية
١٠	الحزب الاشتراكي الديمقراطي في كردستان	٢٣	الجبهة التركمانية العراقية
١١	حزب كادحي كردستان	٢٤	الحركة الآيزيدية من اجل الإصلاح والتقدم
١٢	مجلس الحوار الوطني	٢٥	قائمة الرافدين
١٣	الحزب الإسلامي العراقي	٢٦	الحزب الشيوعي العراقي

جدول رقم (١) عدد وأسماء القوى والأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب (٢٠٠٦م-٢٠١٠م)

ت	أسماء القوى والأحزاب السياسية	ت	أسماء القوى والأحزاب السياسية
١	الاتحاد الإسلامي الكردستاني	١٩	الكوادر والنخب الوطنية
٢	الاتحاد الوطني الكردستاني	٢٠	حزب الإصلاح والحل والتنمية
٣	الجبهة التركمانية العراقية	٢١	حزب الدعوة الإسلامية
٤	الجبهة العراقية للحوار الوطني	٢٢	تجديد
٥	الجبهة الإسلامية	٢٣	تجمع أحفاد ثورة العشرين
٦	الحركة الوطنية العراقية	٢٤	تجمع المستقبل الوطني
٧	الحزب الإسلامي العراقي	٢٥	تجمع عراقيون الوطني
٨	الحزب الديمقراطي الكردستاني	٢٦	تجمع كفاءات العراق المستقل
٩	الدعوة الإسلامية تنظيم العراق	٢٧	تيار الأحرار
١٠	التغيير	٢٨	تيار الإصلاح الوطني
١١	التيار العراقي المستقل	٢٩	تيار شهيد المحراب

١٢	حزب الفضيلة الإسلامي	٣٠	المؤتمر الوطني العراقي
١٣	المجلس الأعلى الإسلامي العراقي	٣١	قائمة الرافدين
١٤	المجلس الشعبي الكلداني السرياني الآشوري	٣٢	كتلة عراق النهضة والسلام
١٥	الوفاق الوطني	٣٣	منظمة العدالة والتنمية الاجتماعية
١٦	جبهة الحوار	٣٤	منظمة بدر
١٧	حركة الحل	٣٥	الحركة الآيزيدية من اجل التقدم والإصلاح
١٨	الجماعة الإسلامية	٣٦	تيار الحياة

جدول رقم (٢) عدد من القوى والأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب (٢٠١٠-٢٠١٤)

من خلال قائمة الجداول اعلاه يمكن تصنيف الاحزاب السياسية العراقية وفقاً لتوجهاتها السياسية والفكرية، اذ قد يساهم ذلك في وضع خارطة للأحزاب السياسية، تساعد الباحث والمتتبع للشأن السياسي العراقي الداخلي بتفرعاته الحزبية، في أخذ تصور عام عن توجهات الاحزاب السياسية العاملة في الساحة السياسية العراقية بعد عام (٢٠٠٣). وفقاً للمعيار أو التصنيف الذي يركز على التوجهات، فإنه يمكن تقسيم الاحزاب السياسية العراقية، على النحو الاتي: [٣١]

١. أحزاب وقوى ذات توجهات اسلامية.

٢. أحزاب وقوى ذات توجهات قومية.

٣. أحزاب وقوى ذات توجهات علمانية.

ثانياً: سمات الأحزاب السياسية العراقية: برزت من خلال ممارسة العمل السياسي الممتد منذ عام ٢٠٠٣ عدد من السمات التي تميزت بها الاحزاب السياسية، ومن أبرزها ما يأتي: [٣٢]

١. ان معظم الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية العراقية – باستثناء عدد محدود من الأحزاب ذات التأثير والفعالية، وهي التي حظيت في الغالب بتمثيل في مجلس النواب العراقي، هي أحزاب تتسم بالضعف والهشاشة نظراً لضعف قواعدها الجماهيرية والشعبية بحكم حداثتها، كما ان قياداتها غير معروفة بما فيه الكفاية لغالبية العراقيين فضلاً عن عدم تبلور أطرها الفكرية وهياكلها التنظيمية، ومن ثم هي اقرب إلى الدكاكين السياسية منها إلى القوى الحزبية القادرة على أن يكون لها دور وتأثير، كما إن بعضها هو مجرد امتدادات لتكوينات أولية قبلية وعشائرية وطائفية وعرقية.

٢. بعض الأحزاب القديمة لم تقدم ما يوحي بأنها تعمل على تجديد نفسها او تقويم تجربتها وظلت تعاني من الانقسامات والتشتت. ولم تستطيع ان تتواصل مع قواعدها الجماهيرية السابقة، لاسيما إن بعضها يعبر عن طبقات اجتماعية قديمة أو لم تعد موجودة، كما هو الحال بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي (حزب الطبقة البرجوازية) (نصير الجادرجي) وحزب الأمة (سعد صالح جبر) والأحزاب الناصرية وحزب الاستقلال وهي من أحزاب خمسينيات القرن الماضي.

٣. الفهم الخاطئ والمغلوط الذي تتبناه غالبية الاحزاب السياسية لوظائفها في المجتمع والدولة، وما يترتب عليه من انتشار لصفة الجهل بماهية ووظيفة السياسة بوصفها فن إدارة شئون الدولة والمجتمع وليس الوصول إلى السلطة، بوصفها أداة الاستثمار والربح الرخيص والتعويض عن مختلف نماذج عقدة النقص.

٤. الكثير من الأحزاب والكيانات السياسية هي اقرب ما تكون إلى فئة الأحزاب الشخصية التي تقوم على فكرة تقديس رئيس الحزب او تعتمد على عدد قليل من الأعضاء والقيادات التاريخية لذلك الحزب، فأصبحت الأحزاب والكتل السياسية المؤتلفة داخل مجلس النواب متمحورة حول شخصية بعينها أضحت تختزل الحزب او الكتلة بشخصها، مما انعكس سلباً على مؤسسات البلد التي غدت في احيان كثيرة رهينة التطلع الشخصي لمديرها فتفقد تدريجياً محتواها التنظيمي وتغدو جزاء من لعبة الصراع على الكراسي، هذا الصراع المستدام والمتحرك الذي يضعف قدرة المؤسسات على الرسوخ والتحرك بأفق استراتيجي. [٣٣]

٥. الكثير من الأحزاب السياسية بنت نفسها ليس على مستوى وطني شكلا ومضموناً بل على وفق بنية فئوية (مناطقية أو عشائرية أو طائفية).

٦. إن عدد من الأحزاب والقوى السياسية تندرج تحت صنف (الأحزاب الهيكلية)، إذ تتكون من هيكل يشكله كادر الحزب المحدود العدد، وتفتقر الى قاعدة شعبية مؤيدة لها، وهذا ما أكدته نتائج الانتخابات، عندما خرج عدد كبير من الأحزاب والكيانات دون نتائج تذكر مما أكد ضعف تأثيرها في الناخبين، الأمر الذي يدعو إلى إعادة تقييم دور هذه الأحزاب والقوى في الحياة السياسية.

تطبيق الإطار النظري على سمات الأحزاب: إن ضعف الهياكل التنظيمية، وشخصنة القيادة، والانقسام، والاعتماد على الروابط الطائفية والعشائرية، تشير إلى محدودية المأسسة الداخلية للأحزاب. ووفق ميركل، قد تتوافر المؤسسات الانتخابية الرسمية بينما تبقى الديمقراطية «معيبة» بسبب اختلال المساءلة والتمثيل وسيادة القانون. كما يوضح ليفيتسكي وواي أن التعايش بين المنافسة الرسمية والممارسات غير الرسمية القائمة على الولاء الشخصي والزبائنية ينتج خصائص هجينة تحد من قدرة الأحزاب على أداء دورها كمؤسسات ديمقراطية مستقلة. [٣٤]

المحور الثاني: الاحزاب السياسية في العراق الادوار والوظائف

ان حداثة التجربة الديمقراطية في العراق وجود أحزاب سياسية منظمة، تعمل على وضع استراتيجيات التنمية والتخطيط لتطوير المجتمع، وتغيير أفكاره وتصوراته إما عن طريق وضع تخطيط علمي وبرنامج مدروس، أو تعديل الوضع التقليدي السائد لمحاربة التخلف والبدائية النمطية، والإسراع في مواكبة متطلبات العصر. وفقاً لذلك يمكن القول بأنه تقع على عاتق الاحزاب السياسية العديد من الوظائف والمهام التي تتسع مع اتساع اهداف وبرامج الاحزاب نفسها، إلا أنه يمكن التركيز على أربعة وظائف أساسية، ساهمت بها الاحزاب السياسية وهي: [٣٥]

١. **القيام بالترشيحات وخوض المعارك الانتخابية:** تُعد عملية ترشيح المرشحين وخوض المنافسة الانتخابية من أهم الوظائف التي تؤديها الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية، إذ تمثل الأداة

المؤسسية التي يتم من خلالها تحويل مبدأ السيادة الشعبية إلى ممارسة سياسية فعلية، عبر تمكين المواطنين من اختيار ممثليهم في الهيئات التشريعية والتنفيذية. فلا يمكن تصور نظام ديمقراطي فاعل دون أحزاب سياسية قادرة على إعداد القيادات السياسية، واختيار المرشحين، والتنافس على تولي السلطة وفق قواعد دستورية وقانونية تكفل النزاهة وتكافؤ الفرص.

وان عملية الترشيح تمثل من أكثر المراحل حساسية داخل الحزب السياسي، لأنها تعكس مستوى الديمقراطية الداخلية الذي يتمتع به الحزب وآليات صنع القرار فيه. فالأحزاب التي تعتمد الانتخابات الداخلية والشفافية في اختيار مرشحيها تعزز من شرعيتها التنظيمية، وتزيد من ثقة أعضائها والناخبين بها، في حين أن احتكار القيادات لعملية الترشيح قد يضعف المشاركة الحزبية ويؤثر سلباً في فاعلية النظام الديمقراطي. ولذلك تحرص الأحزاب الديمقراطية على اعتماد معايير موضوعية في اختيار مرشحيها، تقوم على الكفاءة والخبرة والنزاهة والقدرة على تمثيل مصالح المجتمع.

ولا تقتصر وظيفة الأحزاب على اختيار مرشحيها، بل تمتد إلى إدارة الحملات الانتخابية، وصياغة البرامج السياسية، والتواصل مع الناخبين، وعرض رؤاها لمعالجة القضايا العامة، بما يتيح للمواطنين المفاضلة بين البدائل السياسية المختلفة. وبهذا المعنى، تصبح الانتخابات وسيلة للتنافس السلمي على السلطة، بينما تؤدي الأحزاب دور الوسيط الذي ينظم هذا التنافس ويمنحه طابعاً مؤسسياً، بعيداً عن وسائل الإكراه أو العنف. كما تقوم الأحزاب السياسية بدور رئيس في إعداد القيادات المرشحة لتولي المناصب التشريعية والتنفيذية، الأمر الذي يجعل نجاحها في الانتخابات مؤشراً على مدى قدرتها على كسب ثقة الناخبين وتحويل برامجها إلى سياسات عامة. وفي المقابل، فإن إخفاقها في الحصول على التأييد الشعبي يؤدي إلى انتقال السلطة إلى أحزاب أخرى، وهو ما يجسد أحد أهم المبادئ الديمقراطية، وهو مبدأ التداول السلمي للسلطة القائم على الإرادة الحرة للناخبين.

ومن ثم، فإن وظيفة الترشيح وخوض المنافسة الانتخابية لا تقتصر على تحقيق مصالح الحزب السياسية، بل تمثل ركناً أساسياً في ترسيخ الديمقراطية التمثيلية، وتعزيز المشاركة السياسية، وإضفاء الشرعية على مؤسسات الحكم، وضمان استقرار النظام السياسي من خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع بوصفها الوسيلة الحضارية لتداول السلطة.

الوظيفة الانتخابية: ينظر بروزيفورسكي إلى الديمقراطية بوصفها نظاماً مؤسساتياً لإدارة عدم اليقين، أي أن تدخل الأحزاب الانتخابات وهي مستعدة لاحتمال الفوز أو الخسارة والالتزام بالنتيجة. وبناءً على ذلك، لا تكتمل الوظيفة الديمقراطية للترشيح والحملات بمجرد المشاركة في الانتخابات، بل تتطلب اختياراً داخلياً شفافاً للمرشحين، وتنافساً متكافئاً، وقبول التداول السلمي، وعدم استخدام موارد الدولة لتحويل التفوق الانتخابي إلى هيمنة دائمة. وهنا يظل تمييز دايموند بين الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الليبرالية معياراً ضرورياً لتقييم الأداء الحزبي. [٣٦]

وان قيام الأحزاب السياسية بعملية الترشيحات، فإنها تشرع الى خوض المعارك الانتخابية عن طريق الدعم المادي والمعنوي لهؤلاء المرشحين، فالمرشح الذي يخوض الانتخابات على أساس شخصي قلّما يضمن الفوز فيها، وعلى هذا الأساس تعد الحملة الانتخابية عند أغلب الأحزاب السياسية أبرز مظهر من مظاهر نشاطها التي تستثير اهتمام الجمهور بالانتخابات وتحفز الموطنين على الإدلاء بأصواتهم.

١. **القيام بعملية التنشئة السياسية:** تسهم الأحزاب السياسية إسهاما فعّالاً على صعيد التنشئة السياسية سواء أكانت في الحكم أم خارجه، فهي أداة مهمة وحيوية في دعم الثقافة السياسية السائدة وضمان استمرارها وديمومتها أو إجراء بعض التعديلات والتغيرات عليها بحيث تتمكن من تجاوز العقبات ومواكبة التطورات والتبدلات الحاصلة في البيئة المحيطة بها. وتلعب الأحزاب أيضاً دوراً حاسماً في خلق ثقافة سياسية جديدة، تختلف بصورة جذرية عن الثقافة القديمة السائدة. كما لا يمكن انكار ان بعض الأحزاب تترك أثراً سلبياً على تطور المجتمع من خلال اعتماد وسائل سلبية للتنشئة السياسية تقوم على زرع الفتنة والكراهية كالأحزاب الاصولية المتطرفة.

تمثل التنشئة الحزبية حلقة وصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي في نموذج لينز وستيبان. فإذا غرست الأحزاب قيم المواطنة، وقبول التعدد، والتسوية، واحترام النتائج الانتخابية، فإنها تساعد على جعل الديمقراطية «اللعبة الوحيدة المتاحة» في وعي المواطنين والنخب. أما إذا قامت التنشئة على الخوف والكراهية والتعبئة الطائفية، فإنها تضعف الثقة المتبادلة وتحوّل التعددية إلى استقطاب مجتمعي، وبذلك تصبح الأحزاب عاملاً معيقاً للترسيخ بدلاً من أن تكون قناة. [٣٧]

٢. **تنظيم أجهزة الدولة:** تتطلب مرحلة تولي المناصب داخل أجهزة الدولة من قبل مرشحي الاحزاب السياسية درجة عالية من التنظيم، وذلك لغرض منع حدوث التخلخل والفوضى داخل تلك الأجهزة من جهة، ولتبادل الرؤى والتصورات حول تطبيق سياسة الحزب وخططه، من جهة ثانية.

وبهذا فإن الأحزاب السياسية تقف وراء التنظيم الرسمي للمجلس التشريعي فتسنده بتنظيم غير رسمي يقوم على بعض التشابه في الأهداف السياسية وفيما يتطلع إليه، وهكذا تساعد الاحزاب في أن توفر للمجلس التشريعي قدراً كبيراً من النظام والتوجيه". [٣٨]

يميز إطار لينز وستيبان بين دور الأحزاب في تنظيم المجتمع السياسي وبين ضرورة بقاء بيروقراطية الدولة مهنية وقادرة على تطبيق القانون بصورة محايدة. ومن ثم، يمكن للتنسيق الحزبي داخل البرلمان أن يدعم الانضباط التشريعي، لكنه يتحول إلى عامل سلبي عندما يمتد إلى تقاسم أجهزة الدولة والتعيين على أساس الولاء الحزبي. وفي هذه الحالة تضعف الاستقلالية الإدارية والمساءلة الأفقية، وهي من العيوب المؤسسية التي يضعها ميركل ضمن سمات الديمقراطية المعيبة. [٣٩]

وفي ضوء ذلك يمكننا القول بأن التكتلات الحزبية التي تشكل من قبل أعضاء السلطة التشريعية لن تحصل على فاعليتها المطلوبة، من دون قيام الاحزاب بالاجتماعات الدورية لأعضائها داخل تلك المؤسسة السياسية بغية التأثير عليها.

٣. تفعيل الحياة السياسية: تشكل الأحزاب السياسية الأداة التي تساعد الأفراد الذين ينتمون إليها على التعبير عن اتجاهاتهم وتصوراتهم وميولهم السياسية، ولذلك فهي تعد إحدى العوامل الرئيسة التي تعمل على تفعيل الحياة السياسية، وتوسيع نطاق المشاركة الجماهيرية، وتحفيز سلوك أعضاء المجتمع سياسياً.

وبهذا فإن الحزب هو الأداة التي لا غنى عنها في ممارسة الفرد تأثيراً ملموساً في إدارة الشؤون العامة، إذ أن الإنسان المفرد، سيبدو عاجزاً إذا لم يستطيع أن ينسق جهوده مع أولئك الذين يفكرون على شاكلته. كما أنه من اجل ان ينضوي الأفراد في الإطارات الخاصة بالحزب، فعلى أعضائه أن يتنازلوا في حدود قناعاتهم عما هو شخصي، إلا ان هذا الامر ينطوي على مجافاة الواقع، فليس من الضروري التنازل عن الميول والرؤى الشخصية بقدر ما هو أكثر أهمية من ذلك ألا وهو الاشتراك مع الجماعة بالأفكار والتصورات السياسية للحزب، فلا ضير من وضع تلك المبادئ الشخصية بجانبها، والعمل على التوفيق بينها، شريطة عدم تعارضها.

وفضلاً عما سبق بيانه فإنّ إنجاز الوظائف السالفة الذكر يتوقف على عدد من العوامل من بينها موقع الحزب في النظام السياسي ودرجة نفوذه بين المواطنين وقدرته على التعبئة ومستوى التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي في بلد معين.

مما تقدم يمكن القول، بأن الاحزاب السياسية على العموم تعد من لوازم تشكيل النسيج السياسي للسلطة في الدولة الحديثة الفاعلة، على اساس أن الحزب يعد وحدة مدنية اجتماعية تستهدف ادارة السلطة في مكوناتها العامة وفق برنامج محدد. فالحزب الفائز بالانتخابات يقوم بممارسة الحكم والسلطة على ارضية برامجه المعلنة والحائزة على الرضا الشعبي من طريق الانتخابات الحرة والنزيهة والمباشرة.

أن القيمة الديمقراطية للأحزاب لا تقاس بمجرد وجودها أو مشاركتها في الانتخابات، وإنما بقدرتها على الجمع بين التمثيل والمشاركة والتنشئة وإنتاج القيادات والمساءلة وإدارة الصراع ضمن قواعد دستورية. فالحزب المؤسسي يدعم المجتمع السياسي وسيادة القانون، بينما يؤدي الحزب الشخصاني أو الطائفي إلى تقليص التنافس البرامجي وإضعاف العلاقة بين المواطن والدولة. وعليه، تمثل درجة المأسسة والديمقراطية الداخلية المتغير الحاسم في تحديد ما إذا كانت وظائف الأحزاب تسهم في الترسيخ أو في استمرار الهشاشة الديمقراطية. [٤٠]

المحور الثالث: أداء الأحزاب السياسية في إدارة الدولة وتأثيرها على ترسيخ الديمقراطية

تم الاخذ بنموذج الديمقراطية التوافقية التي ابتدأت في العراق منذ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي عام ٢٠٠٤ وعلى وفق مبدأ التوافق السياسي تم توزيع المناصب الرئاسية بحيث كانت رئاسة الجمهورية من حصة الكورد على ان يكون نائبي الرئيس أحدهما شيعي والآخر سنّي، ورئاسة الوزراء أحدهما سني والاخر كوردي، ورئاسة مجلس النواب من حصة العرب السنة على ان يكون نائبي رئيس المجلس أحدهما شيعي والآخر سنّي، وبصرف النظر عن الاستحقاق الانتخابي. [٤١]

تساعد مقاربة أودونيل وشميتر على فهم التوافق الأولي بوصفه مساومة بين النخب لتقليل عدم اليقين ومنع إقصاء المكونات في مرحلة انتقالية مضطربة. غير أن المساومات الانتقالية تؤدي وظيفة ديمقراطية عندما تكون مؤقتة وتمهد لقواعد عامة مستقرة. أما تحولها إلى محاصصة دائمة وعرف غير منصوص عليه دستورياً، فينقلها من أداة لاحتواء الصراع إلى مؤسسة غير رسمية تقيد المنافسة والاختيار الانتخابي وتضعف المساءلة. [٤٢]

على الرغم من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، لم ينص في طياتهِ على اعتماد هذهِ الصيغة من المحاصصة (القومية والطائفية) في عملية توزيع المناصب السياسية إلا إنَّ هذهِ الصيغة تحولت بشكل متدرج الى عرف دستوري.[٤٣] وفقا لما تقدم يمكن ان نوجز مساهمات التعددية الحزبية على ثلاث مستويات وعلى النحو الاتي:

أولاً– التعددية الحزبية في مجلس النواب: من نتائج تطبيق الديمقراطية التوافقية على مجلس النواب، إنَّها ادت الى ما يمكن تسميتهِ (بمعكوسية البرلمان)، فأعضاء مجلس النواب ينتمون الى الاحزاب المشاركة في السلطة، ومن ثم أصبح مجلس النواب غير قادر على محاسبة الحكومة في حال تقصيرها، بدليل إن مجلس النواب لا يستطيع ان يحجب الثقة عن وزير واحد من الحكومة، فالعضو في مجلس النواب يمثل الحزب، وهو مسنود ومدعوم من حزبهِ ومن ثم فالحكومة هي حاصل ارادات الاحزاب وليس مجلس النواب.[٤٤] كما ان شرط التوافق في مجلس النواب يعد آلية معطلة للقرار السياسي والتشريعي، ومعطلا للدور الرقابي الذي يعد صمام الامان من تعسف السلطة التنفيذية، فالقرار التشريعي وبالتحديد في القرارات الهامة لا يتم على وفق قاعدة اغلبية الاصوات وحسب راي النائب واستجابة القرار لمصلحة عموم الشعب، بل يتم من خلال توافقات بين قادة الجماعات والطوائف، ومحكومة بالتوازنات واستجابة لمصالح الجماعة الاجتماعية، والتصويت على وفق قاعدة اغلبية نواب المجالس التشريعية يكون تصويتاً لاحقا للتوافقات التي تتم خارج قاعدة مجلس النواب.[٤٥]

يوضح تمييز دايموند أن وجود انتخابات وبرلمان منتخب لا يكفي لقيام ديمقراطية ليبرالية إذا غابت المعارضة الفاعلة وضعفت الرقابة على السلطة التنفيذية. كما أن عجز البرلمان عن محاسبة الحكومة بسبب اشتراك معظم الأحزاب في السلطة يمثل خللاً في «المساءلة الأفقية» وفق ميركل. وبذلك تظهر الحالة العراقية خلال هذه المرحلة كديمقراطية انتخابية ذات عيوب مؤسسية، حيث استمرت آليات الاقتراع والتمثيل، لكن وظيفة الرقابة والتوازن بين السلطات بقيت محدودة. [٤٦]

وفيما يخص الوظيفة الرقابية لمجلس النواب التي نص عليها الدستور العراقي الدائم،[٤٧] فقد باتت معطلة بسبب الديمقراطية التوافقية التي تسمح للرابح والخاسر في المشاركة في الحكم، مما يؤدي الى تغييب المعارضة ومن ثم تعريض الرقابة البرلمانية للخطر.

ثانياً– التعددية الحزبية في الحكومة: وفقا للدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م، فإن مجلس الوزراء يتم تشكيلهِ من قبل مرشح الكتل السياسية الاكثر عدداً بتكليف من رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخابهِ[٤٨]، وبناءً على هذا التكليف يتولى رئيس الوزراء تسمية اعضاء وزارتهِ خلال مدة اقصاها

ثلاثون يوماً من تاريخ التكليف[٤٩]، وفي حالة اخفاقهِ في تشكيل الحكومة لاي سبب من الاسباب فان رئيس الجمهورية يكلّف مرشحا جديداً لرئاسة مجلس الوزراء خلال خمسة عشر يوما.[٥٠]

وبناءً على نتائج انتخابات مجلس النواب في ١٥ كانون الاول ٢٠٠٥م، فإنَّ اياً من الكتل الفائزة لم تستطيع الحصول على الاغلبية المطلوبة (١+٥٠) لتشكيل الحكومة مما دفع الى بدء المباحثات والمفاوضات بين الكتل والاحزاب الرئيسة في المجلس النيابي لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية. كما تضمنت الحكومات التي تشكلت لاحقا على وفق اسلوب المحاصصة الذي بات واضحا في وزارات ومؤسسات الدولة العراقية الذي انعكس بدورهِ على التعيينات في الوظائف واسلوب العمل في الوزارات، ادى الى تلون وزارات كثيرة بألوان القيادات الحزبية التي اداراتها، فأصبحت معظمها اقطاعيات للأحزاب.[٥١]

تفسر نظرية مساومات النخبة المفاوضات الائتلافية بوصفها آلية ضرورية لتشكيل حكومة في برلمان مجزأ. إلا أن المساومة تفقد أثرها الديمقراطي عندما تتركز على توزيع الوزارات والموارد بدلاً من الاتفاق على برنامج حكومي وسياسات عامة قابلة للمساءلة. وفي هذه الحالة تتعايش المؤسسات الدستورية الرسمية مع شبكات حزبية غير رسمية تسيطر على التعيينات والموارد، وهو ما ينسجم مع تفسير ليفيتسكي وواي للأنظمة التي تحتفظ بالمنافسة الشكلية مع استمرار ممارسات تحد من تكافؤها وفاعليتها. [٥٢]

ما يمكن ملاحظته إنَّ معطى الشراكة الوطنية لم يتم تجسيدهُ بشكل حقيقي، واختزل الى المشاركة في هذهِ التشكيلة وتوزيع المناصب السيادية في الدولة اخذت الشراكة طابع المحاصصة. واكتفت الكتل السياسية بهذهِ المشاركة ولم تنظر الى ما هو ابعد من ذلك بل لم تفكر في استثمار الصفقة السياسية التي اثمرت التوافق السياسي وضرورة الشراكة الوطنية في هذهِ المرحلة، بوصفها قاعدة او ارضية للتأسيس عليها في بناء شراكة حقيقية تسهم في اعادة اللحمة الوطنية وتعزيز الوحدة الوطنية بعد سنوات من التفتت والتشرذم.

ثالثا: التعددية الحزبية في مجلس الرئاسة: اعتمد الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ صيغة مجلس الرئاسة لدورة واحدة، إذ نصّت المادة (١٣٨) منهُ بان يحلّ تعبير (مجلس الرئاسة) محل تعبير رئيس الجمهورية اينما ورد في الدستور. وينتخب مجلس النواب رئيساً للدولة ونائبين لهُ يؤلفون مجلسا يسمى (مجلس الرئاسة)، يتم انتخابهِ بقائمة واحدة، وبأغلبية الثلثين. ويمارس مجلس الرئاسة صلاحيات رئيس الجمهورية. ويعاد العمل بالأحكام الخاصة برئيس الجمهورية، بعد دورة واحدة لاحقه لنفاذ هذا الدستور. [٥٣]

إنَّ تشكيل مجلس الرئاسة ضرورة اقتضتها الظروف السياسية في البدء ولبغية حصول التوافقات بين الكتل السياسية المشاركة في الحكومة التي افرزتها الانتخابات، ويتكون من رئيس ونائبين يمثلون بالإضافة الى القوائم الفائزة الثلاث، المكونات العراقية الرئيسة (السنّة– الشيعة–الكورد)، ومنح الدستور لهذا المجلس صلاحيات. [٥٤]

يمكن النظر إلى هذه الصيغة بوصفها ترتيباً انتقالياً لتحقيق الاحتواء وضمان مشاركة المكونات الرئيسة في لحظة تأسيسية. غير أن ترسيخ الديمقراطية، وفق لينز وستيبان، يتطلب أن تصبح القواعد الدستورية هي المرجعية المشتركة وأن يقبل الفاعلون نتائجها باعتبارها «اللعبة الوحيدة المتاحة»، لا أن تتحول المناصب إلى استحقاقات ثابتة للهويات. لذلك، تقاس القيمة الديمقراطية لهذا الترتيب بقدرته على الانتقال من التمثيل التوافقي المؤقت إلى مؤسسات محايدة تعمل وفق المواطنة والقانون.[٥٥]

المحور الرابع: التحديات التي واجهت الأحزاب السياسية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق

أولاً: التحديات السياسية: واجهت الأحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ تحديات سياسية معقدة حدّت من قدرتها على ترسيخ التجربة الديمقراطية. فقد أدى اعتماد نظام المحاصصة السياسية في تشكيل الحكومات إلى تغليب التوافقات الحزبية والطائفية على مبدأ التنافس البرامجي، الأمر الذي انعكس على استقلالية المؤسسات الدستورية،[٥٦] وأضعف مبدأ تداول السلطة وفق الإرادة الانتخابية.[٥٧] كما أسهم ضعف الديمقراطية الداخلية وهيمنة القيادات التقليدية على كثير من الأحزاب في الحد من تجديد النخب السياسية، بينما أدى اشتراك معظم القوى السياسية في الحكومات الائتلافية إلى غياب معارضة برلمانية فاعلة،[٥٨] الأمر الذي أضعف الرقابة والمساءلة البرلمانية. كذلك أسهمت التدخلات الإقليمية والدولية في التأثير في التحالفات السياسية وصنع القرار، مما حدّ من استقلالية بعض الأحزاب وأثر في فاعلية النظام السياسي. [٥٩]

تجمع هذه التحديات أبرز عناصر «الديمقراطية المعيبة» عند ميركل: ضعف المساءلة الأفقية، وتداخل الأحزاب مع مؤسسات الدولة، ومحدودية استقلال القرار السياسي. كما أن استمرار الانتخابات إلى جانب المحاصصة والزبائنية والتدخلات الخارجية يكشف عن بنية هجينة تتداخل فيها القواعد الديمقراطية الرسمية مع ممارسات غير رسمية تحد من فعاليتها. ومن ثم، لم يكن الخلل في غياب المؤسسات الانتخابية، بل في عدم قدرتها على ضبط السلوك الحزبي وإخضاع السلطة للمساءلة المتساوية[60].

ثانياً: التحديات الثقافية: لم تقتصر معوقات ترسيخ الديمقراطية على الجوانب السياسية، بل ارتبطت أيضاً بعوامل ثقافية واجتماعية. فقد ورث المجتمع العراقي عقوداً من الحكم السلطوي، مما أضعف انتشار الثقافة الديمقراطية القائمة على المشاركة السياسية وقبول التعددية واحترام الرأي الآخر. كما ساهمت هيمنة الهويات الطائفية والقومية والعشائرية في تغليب الولاءات الفرعية على الهوية الوطنية، الأمر الذي انعكس على طبيعة التنافس الحزبي وسلوك الناخبين. وأدى ذلك إلى تراجع الثقة بالأحزاب السياسية، وضعف المشاركة المدنية، واستمرار الاعتماد على الانتماءات الاجتماعية أكثر من البرامج السياسية عند اختيار الممثلين في الانتخابات. [٦١]

يؤكد لينز وستيبان أن الترسيخ لا يتحقق على المستوى الدستوري وحده، بل يحتاج إلى قبول سلوكي وقيمي للديمقراطية من النخب والمواطنين. وتدل هيمنة الولاءات الفرعية وضعف الثقة بالأحزاب

على أن الديمقراطية لم تصبح بصورة كاملة «اللعبة الوحيدة المتاحة» في المجال المجتمعي. كما أن ضعف المجتمع المدني والتنشئة القائمة على الهوية يحدان من قدرة الأحزاب على تحويل الاختلاف إلى تنافس سلمي قائم على البرامج والمواطنة. [62]

ثالثاً: التحديات الاقتصادية: أثرت التحديات الاقتصادية بصورة مباشرة في مسار التحول الديمقراطي وفي أداء الأحزاب السياسية. فقد أدى اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية إلى تكريس الاقتصاد الريعي وتعزيز التنافس على السيطرة على مؤسسات الدولة والموارد العامة، بدلاً من التنافس على البرامج التنموية. كما أسهمت البطالة، والفقر، والفساد المالي والإداري، وضعف التنمية، والأزمات الأمنية في إضعاف قدرة الحكومات على تحسين الخدمات العامة وتعزيز الثقة الشعبية بالمؤسسات السياسية. وأصبحت هذه الظروف الاقتصادية عاملاً مؤثراً في تراجع المشاركة السياسية وفي الحد من قدرة الأحزاب على ترسيخ نظام ديمقراطي مستقر وقائم على الكفاءة وسيادة القانون. [٦٣]

تضع نظرية لينز وستيبان وجود مجتمع اقتصادي مؤسسي وبيروقراطية دولة فعالة ضمن الشروط الأساسية لترسيخ الديمقراطية. وفي العراق، أدى الاعتماد الريعي والتنافس على موارد الدولة إلى ربط النفوذ الحزبي بتوزيع الوظائف والعقود والخدمات، بما أضعف استقلال الإدارة العامة والتنافس البرامجي. ووفق ميركل، فإن الفساد وتسييس مؤسسات الدولة لا يمثلان قصوراً اقتصادياً فقط، بل عيباً ديمقراطياً يمس سيادة القانون والمساءلة والمساواة بين المواطنين. [٦٤]

تكشف الأدلة أن العراق بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٤ حقق عناصر مهمة من الديمقراطية الانتخابية، مثل التعددية، والانتخابات الدورية، وتشكيل السلطات عبر الآليات الدستورية، لكنه لم يستكمل شروط الديمقراطية الليبرالية الراسخة. فقد ظلت ساحات سيادة القانون وبيروقراطية الدولة والمساءلة أضعف من المجال الانتخابي، واستمرت الممارسات غير الرسمية والمحاصصة في تقييد المؤسسات. لذلك يمكن توصيف التجربة، في ضوء الإطار المتكامل، بأنها انتقال ديمقراطي غير مكتمل يحمل سمات الديمقراطية المعيبة والهجينة، وكانت الأحزاب في الوقت نفسه أداة لبناء النظام وسبباً في محدودية ترسيخه. [65]

يتضح أن ترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠١٤) تأثر بتفاعل مجموعة من التحديات السياسية والثقافية والاقتصادية. فقد أضعفت المحاصصة السياسية، وضعف المؤسسية الحزبية، والتدخلات الخارجية، والولاءات الفرعية، والاقتصاد الريعي، والفساد، قدرة الأحزاب السياسية على أداء وظائفها الديمقراطية بكفاءة، الأمر الذي جعل بناء دولة المؤسسات وترسيخ الممارسات الديمقراطية عملية معقدة تتطلب إصلاحات مؤسسية وتشريعية وثقافية واقتصادية متكاملة. [٦٦]

الخاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن دور الأحزاب السياسية في ترسيخ التجربة الديمقراطية في العراق خلال المدة (٢٠٠٣–٢٠١٤) اتسم بطابع مزدوج؛ فقد كانت الأحزاب الأداة الرئيسة لفتح المجال السياسي بعد سقوط النظام السلطوي، وتنظيم التعددية والمنافسة الانتخابية، وتشكيل المؤسسات الدستورية، وفي الوقت نفسه تحولت أنماط بنائها الداخلي وممارساتها في إدارة الدولة إلى أحد أبرز القيود التي حالت دون انتقال الديمقراطية من مرحلة التأسيس الإجرائي إلى مرحلة الترسيخ المؤسسي.

أظهرت الدراسة أن التعددية الحزبية أسهمت في توسيع المشاركة السياسية وتمثيل المكونات الاجتماعية، وإضفاء الشرعية الانتخابية على السلطات، والمحافظة على استمرارية العملية الدستورية رغم الأزمات الأمنية والسياسية. غير أن كثرة الأحزاب لم تقترن بمستوى مماثل من المأسسة والتنظيم والتنافس البرامجي؛ إذ غلب على عدد كبير منها الطابع الشخصي أو الهوياتي، وضعفت الديمقراطية الداخلية وآليات تداول القيادة، وتراجعت وظائف التنشئة السياسية وتجميع المصالح والمساءلة أمام أولوية الوصول إلى السلطة وتقاسم موارد الدولة.

كما بيّن تحليل أداء الأحزاب في مجلس النواب والحكومة ومجلس الرئاسة أن الديمقراطية التوافقية أدت، في مرحلتها الأولى، وظيفة احتوائية ساعدت على إشراك المكونات الرئيسة والحد من الإقصاء، إلا أن تحولها إلى محاصصة مستقرة أضعف الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وقيّد المعارضة البرلمانية، وعطّل المساءلة الأفقية، ورسّخ التداخل بين الحزب والدولة. وقد تعززت هذه الاختلالات بفعل الانقسامات المجتمعية والتدخلات الخارجية والاقتصاد الريعي والفساد، بما جعل التنافس السياسي أقرب إلى الصراع على النفوذ والموارد منه إلى التنافس على السياسات العامة.

وفي ضوء الإطار النظري المتكامل، يمكن توصيف الحالة العراقية بأنها حققت عناصر أساسية من الديمقراطية الانتخابية، لكنها لم تستوفِ بصورة كاملة شروط الديمقراطية الليبرالية الراسخة. فاستمرار الانتخابات والتعددية لم يقترن بالقدر الكافي بسيادة القانون، واستقلال مؤسسات الدولة، وفاعلية الرقابة، وتكافؤ الفرص، وحماية المجال السياسي من الممارسات غير الرسمية. ومن ثم، تؤكد النتائج أن وجود المؤسسات الديمقراطية شكلاً لا يكفي لضمان ترسيخها ما لم تتحول إلى قواعد ملزمة تقبلها النخب والمواطنون بوصفها المرجعية الوحيدة لإدارة التنافس والصراع السياسي.

وبناءً على ذلك، تدعم نتائج الدراسة فرضيتها الرئيسة بأن قدرة الأحزاب على ترسيخ الديمقراطية ترتبط طردياً بدرجة مأسستها الداخلية، ووضوح برامجها الوطنية، واستقلال قرارها، والتزامها بالمنافسة السلمية والمساءلة وسيادة القانون. وعليه، فإن مستقبل الديمقراطية في العراق لا يتوقف على استمرار الانتخابات أو زيادة عدد الأحزاب فحسب، بل على تحول الأحزاب من تنظيمات تتمحور حول الزعامات والهويات الفرعية إلى مؤسسات سياسية وطنية قادرة على إنتاج قيادات متداولة، وتمثيل المصالح العامة، وبناء حكومة خاضعة للرقابة، وقبول المعارضة بوصفها مكوناً أصيلاً في النظام الديمقراطي.

الهوامش:

([1]) Huntington, S.P. (1991) The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: University of Oklahoma Press.

([2]) Linz, J.J. and Stepan, A. (1996) Problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

([3]) Diamond, L. (1999) Developing Democracy: Toward Consolidation. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

([4]) Diamond, Ibid.

([5]) Merkel, W. (2004) 'Embedded and defective democracies', Democratization, 11(5), pp. 33–58.

([6]) O'Donnell, G. and Schmitter, P.C. (1986) Transitions from Authoritarian Rule: Tentative Conclusions about Uncertain Democracies. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

([7]) Linz and Stephen, Ibid.

([8]) Huntigton, Ibid.

([9]) Hunington, Ibid.

([10]) O,Donnell, G and Schmitter, Ibid.

([11]) Diamond, Ibid.

([12]) Linz and stephen, Ibid.

([13]) Diamond, Ibid.

([14]) Levitsky, S. and Way, L.A. (2002) 'The rise of competitive authoritarianism', Journal of Democracy, 13(2), pp. 51–65.

([15]) Huntigton, Ibid.

([16]) Huntigton, Ibid.

([17]) O, Donnel and Schmitter, Ibid.

([18]) Linz and Stepan, Ibid.

([19]) Diamond, Ibid.

([20]) Merkel, Ibid.

([21]) Linz and Stepan, Ibid.

([22]) Diamond, Ibid.

([٢٣]) عبد الرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م، ص٤٥. وينظر ايضا: سناء علي محمود، التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٢٣.

(24) Huntington, Ibid.

(٢٥) نغم محمد صالح، مستقبل النظام الحزبي في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤١)، تموز–كانون الأول ٢٠١٠م، ص٢٩٥. وينظر ايضا: أسماء جميل، تطور الأحزاب السياسية في العراق، مجلة مدارك، مركز مدارك للبحوث والدراسات، بغداد، العدد (٧)، ٢٠٠٧م، ص٨٢.

(٢٦) عامر حسن فياض، الاحزاب السياسية في العراق: الواقع والمستقبل، صحيفة السيادة، العدد (٢٥)، السنة (١٣)، بغداد، أيلول ٢٠٠٣، ص٣.

(27) Linz and Stepan, Ibid.

(28) Levitsky and way, Ibid.

(٢٩) فقد نصت المادة (٣٩) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، على (حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام اليها مكفولة وينظم ذلك بقانون) وورد أيضاً في الفقرة (ثانياً) من المادة نفسها بأنهُ (لا يجوز إجبار أحد على الانضمام الى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية وإجبارهِ على الاستمرار في العضوية فيها).

(30) Diamond, Ibid.

(٣١) حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دولة الامارات العربية المتحدة، دبي، ٢٠٠٥م، ص٣٠.

(٣٢) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، لبنان – بيروت، ٢٠٠٧، ص٤٥.

(٣٣) ابراهيم خليل العلاف، انتخابات ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥م والخارطة السياسية العراقية الجديدة، مجلة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (١)، ٢٠٠٥.

(34) Merkel, Ibid.

(٣٥) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٦م، ص٢٧٤–٢٧٥.

(36) Przeworski, A. (1991) Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America. Cambridge: Cambridge University Press.

(37) Linz and Stepan, Ibid.

(٣٨) حسين علوان البيج، التحول الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٤)، ١٩٩٨، ص١٧٠–١٧١.

(39) Merkel, Ibid.

(40) Diamond, Ibid.

(٤١) ياسين البكري، أشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد (٢٧)، ايلول ٢٠٠٩م، ص ٥٩. ص ٦٤.

(42) Levitsky and Way, Ibid.

(٤٣) حيدر أدهم الطائي، مظاهر قانونية للطائفية في العراق، مجلة شؤون مشرقية، مركز دراسات المشرق العربي، لبنان–بيروت، العدد (١)، ٢٠٠٨م.، ص١٣٦.

(٤٤) عبد الجبار احمد عبدالله، النيابية البرلمانية: المفهوم واستحقاقات المستقبل العراقي، مجلة مدارك، مركز مدارك للبحوث والدراسات، بغداد، العدد (٤)، ٢٠٠٦م، ص٢٥.

(٤٥) ياسين البكري، مصدر سبق ذكرهُ، ص٧٢.

(46) Merkel, Ibid.

(٤٧) المادة (٦١)، من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م.

(٤٨) الفقرة (اولاً)، من المادة (٧٦)، من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م.

(٤٩) الفقرة (الثانية)، من المادة (٧٦)، من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م.

(٥٠) الفقرة (ثالثا)، من المادة (٧٦)، من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م.

(٥١) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مطبعة جارديناي، لبنان– بيروت، ٢٠٠٨م، ص ٢٣٥.

(52) O,Donnell and Schmitter, Ibid.

(٥٣) ينظر: المادة (٣٨) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م.

(٥٤) المادة (٣٨) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م، مصدر سبق ذكرة.

(55) Linz and stepan, Ibid.

(٥٦) حمادي، حافظ علوان. (٢٠١٢) ديمقراطية الأحزاب وأحزاب الديمقراطية: دراسة لحالة العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٤)، ص. ٢٦٧–٢٩٢.. DOI: 10.30907/jj.v0i44.225

(٥٧) حسين، سعدي إبراهيم(2022) . إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة قضايا سياسية، العدد .DOI: 10.58298/202248. (67)

(٥٨) عبد الرضا، أسعد طارش، وعبد الرزاق، صبا محمود(2025) . محددات فاعلية الأحزاب السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣. المجلة الدولية والسياسية، ٦٤(64)، ص. ٧٣–٨٩.DOI: 10.31272/ipj.i64.478 .

(٥٩) المفارجي، أحمد محمد عليان(2024) . المحاصصة الحزبية والاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في الواقع وسبل النهوض. المجلة الدولية والسياسية، العدد .DOI: 10.31272/ipj.i60.369.

(60) Levitsky and Way, Ibid.

(٦١) حمادي، مصدر سبق ذكرة.

(62) Linz and Stepan. Ibid.

(٦٣) حميد، هند محمود، ومهدي، عبير سهام(2024) . التنمية السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (٢٤)، ص. ٣٥١–٣٧٥.DOI: 10.61279/k0ewn624 .

(64) Merkel, Ibid.

(65) Diamond, Ibid.

(٦٦) مهدي، كاظم علي. (٢٠١٣) التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة دراسات دولية، العدد (٥٦).

المصادر :

أولا: المصادر العربية

١) ابراهيم خليل العلاف، انتخابات ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥م والخارطة السياسية العراقية الجديدة، مجلة متابعات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (١)، ٢٠٠٥.ص

٢) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٦م، ص ص٢٧٤-٢٧٥.

٣) حسن لطيف الزبيدي وآخرون، العراق والبحث عن المستقبل، مطبعة جاردينيا، لبنان- بيروت، ٢٠٠٨م، ص ٢٣٥.

٤) حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الأحزاب العراقية، مؤسسة العارف للمطبوعات، لبنان – بيروت، ٢٠٠٧، ص٤٥

٥) حسنين توفيق ابراهيم وعبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق: القيود والفرص، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دولة الامارات العربية المتحدة، دبي، ٢٠٠٥م، ص٣٠.

٦) حسين علوان البيج، التحول الديمقراطي وإشكالية التعاقب على السلطة في الوطن العربي، مجلة دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٤)، ١٩٩٨، ص ص١٧٠-١٧١.

٧) حسين، سعدي إبراهيم،(٢٠٢٢) إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، العدد (67)، https://doi.org/10.58298/202248

٨) حمادي، حافظ علوان،(2012) ديمقراطية الأحزاب وأحزاب الديمقراطية: دراسة لحالة العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٤)، ص. ٢٦٧:
https://doi.org/10.30907/jj.v0i44.225

٩) حميد، هند محمود، ومهدي، عبير سهام. (٢٠٢٤) التنمية السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣. مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد (٢٤)، ص. ٣٥١-٣٧٥
DOI:10.61279/k0ewn624

١٠) حيدر أدهم الطائي، مظاهر قانونية للطائفية في العراق، مجلة شؤون مشرقية، مركز دراسات المشرق العربي، لبنان- بيروت، العدد (١)، ٢٠٠٨م.، ص١٣٦.

١١) عامر حسن فياض، الاحزاب السياسية في العراق: الواقع والمستقبل، صحيفة السيادة، العدد (٢٥)، السنة (١٣)، بغداد، أيلول ٢٠٠٣، ص٣.

١٢) عبد الجبار احمد عبدالله، النيابية البرلمانية: المفهوم وأستحقاقات المستقبل العراقي، مجلة مدارك، مركز مدارك للبحوث والدراسات، بغداد، العدد (٤)، ٢٠٠٦م، ص٢٥.

١٣) عبد الرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م، ص٤٥. وينظر ايضا: سناء علي محمود، التعددية الحزبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص٢٣.

١٤) عبد الرضا، أسعد طارش، وعبد الرزاق، صبا محمود،(2025) محددات فاعلية الأحزاب السياسية في العراق منذ، المجلة الدولية والسياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية عام ٢٠٢٣: https://doi.org/10.31272/ipj.i64.478

١٥) فقد نصت المادة (٣٩) من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥، على (حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية والانضمام اليها مكفولة وينظم ذلك بقانون) وورد أيضاً في الفقرة (ثانياً) من المادة نفسها بأنهُ (لا يجوز إجبار أحد على الانضمام الى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية وإجبارهِ على الاستمرار في العضوية فيها).

١٦) الفقرة (الثانية)، من المادة (٧٦)، من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م.

١٧) الفقرة (اولاً)، من المادة (٧٦)، من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م.

١٨) الفقرة (ثالثا)، من المادة (٧٦)، من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م.

١٩) المادة (٦١)، من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م.

٢٠) المفارجي، أحمد محمد عليان، المحاصصة الحزبية والاستقرار المجتمعي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة في الواقع وسبل النهوض، المجلة الدولية والسياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية: https://doi.org/10.31272/ipj.61.369

٢١) مهدي، كاظم علي. (٢٠١٣) التنمية السياسية وأزمات النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣. مجلة دراسات دولية، العدد (٥٦).

٢٢) نغم محمد صالح، مستقبل النظام الحزبي في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤١)، تموز–كانون الأول ٢٠١٠م، ص٢٩٥. وينظر ايضا: أسماء جميل، تطور الأحزاب السياسية في العراق، مجلة مدارك، مركز مدارك للبحوث والدراسات، بغداد، العدد (٧)، ٢٠٠٧م، ص٨٢.

٢٣) ياسين البكري، إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، العدد (٢٧)، ايلول ٢٠٠٩م، ص ٥٩. ص ٦٤.

٢٤) ينظر: المادة (٣٨) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥م.

ثانيا: المصادر الأجنبية

1) Diamond, L. (1999) Developing Democracy: Toward Consolidation. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
2) Huntington, S.P. (1991) The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman: University of Oklahoma Press.
3) Levitsky, S. and Way, L.A. (2002) 'The rise of competitive authoritarianism', journal of Democracy, 13 (2), pp. 51-65.
4) Linz, J.J and Stepan, A. (1996) problems of Democratic Transition and Consolidation: Southern Europe, South America, and Post-Communist Europe. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
5) Merkel, W. (2004) 'Embedded and defective democracies', Democratization, 11(5), pp. 33–58.
6) O'Donnell, G. and Schmitter, P.C (1986) Transitions from Authoritarian Rule: tentative Conclusions about Uncertain Democracies. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
7) Przeworski, A. (1991) Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America. Cambridge: Cambridge University Press.